

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الثلاثاء 22 ديسمبر 2015 (السنة الثانية والعشرون - العدد 5904)





في هذا العدد

الافتتاحية

02

أداء اقتصادي مستقر ومستدام

الإمارات اليوم

03

إنجازات واسعة في مجال تحقيق التنمية الأسيية والمجتمعية

تقارير وتحليلات

04

أسطورة استئصال «داعش» التي يتداولها الساسة الأمريكيون

06

قراءة في نتائج المشاورات اليمنية في جنيف

07

دلالات تلميح بوتين حول تصعيد العمل العسكري في سوريا

شؤون اقتصادية

صادرات إيران النفطية قد تزيد 500 ألف برميل خلال 6 أشهر بعد رفع

08

العقوبات

من إصدارات المركز

09

الحروب في العالم (الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط)



أداء اقتصادي مستقر ومستدام

تنطوي التوقعات الأخيرة الصادرة عن عدد من المؤسسات الدولية والمحلية للنمو الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة على العديد من الدلالات الإيجابية بشأن متانة واستقرار الاقتصاد الوطني، وقدرته على مواصلة النمو بمعدلات مطمئنة ومستدامة في الوقت الراهن، وفي المستقبل، متغلباً على المشكلات والضغوط المتولدة عن ضعف النمو العالمي وحالة الهشاشة التي تكتنف الأوضاع الاقتصادية الدولية، والتي تجد صداها في شكل ضعف في معدلات النمو الكلي وتراجع نمو الإنتاج الصناعي بالإضافة إلى انحسار التجارة العالمية وبطء حركة السياحة وتنقل الأفراد عبر الحدود الدولية.

فقد توقعت وكالة «بلومبرج» أن يصل نمو الاقتصاد الإماراتي العام الجاري إلى 3.8%، وتوقع بنك الكويت الوطني، نمو هذا الاقتصاد خلال العام الجاري أيضاً بمعدل 3.5%. وعلى المستوى طويل الأجل، توقعت مؤسسة «إيكونوميست إنتليجانس» مؤخراً نمو الاقتصاد الإماراتي بمعدل 3.6% خلال الفترة 2015-2019، كما قدرت «وزارة الاقتصاد» معدل النمو السنوي المتوقع للنتائج المحلي الإجمالي الإماراتي خلال الفترة 2016-2021 بنحو 4%. ووفق هذه التقديرات جميعها، فإن النمو الاقتصادي الإماراتي المتوقع يفوق النمو الاقتصادي العالمي، ولاسيما أن هذا الأخير من المرجح أن يبلغ نحو 3.1% خلال العام الجاري، وفق تقديرات صندوق النقد والبنك الدوليين.

هذا الأداء الاقتصادي الاستثنائي هو نتاج سياسات اقتصادية وتنموية متوازنة تنتهجها دولة الإمارات العربية المتحدة، قيادة وحكومة، ويتجلى ذلك في معالم «رؤية الإمارات 2021»، التي تتبناها الحكومة الاتحادية، وكذلك الرؤى الاقتصادية والمستقبلية التي تتبناها الحكومات المحلية بكل إمارة، فضلاً عن الخطط المستقبلية للمؤسسات الحكومية، الاتحادية والمحلية أيضاً، وهي جميعها تسعى إلى ضمان استدامة النمو والتنمية الشاملة في ربوع الوطن كافة. وفي هذا الإطار، يأتي الاهتمام الإماراتي منقطع النظير بتنمية وتطوير القطاعات غير النفطية، كالطاقة المتجددة والبنى التحتية والصناعة والتجارة والسياحة والخدمات المالية والمصرفية، وغيرها، وهي القطاعات التي أصبحت تسهم بما يتراوح بين ثلثي وثلاثة أرباع حجم الناتج المحلي الإجمالي الوطني، وبات نموها السنوي بمثابة المحرك الرئيسي للنمو على المستوى الكلي. ووفق مؤسسة «إيكونوميست إنتليجانس» -في تقرير سابق- فإن القطاعات غير النفطية في الإمارات استفادت إلى حد كبير من جهود الدولة لتوسعة قاعدة النمو الاقتصادي والحد من الاعتماد على العائدات النفطية، فواصلت نموها مع المزيد من الزخم، على الرغم من التراجع الحاد في أسعار النفط العالمية منذ النصف الثاني من العام الماضي. وأشارت المؤسسة أيضاً إلى أن الإمارات تفوقت إقليمياً وعالمياً في مجال تنويع مصادر الدخل.

بهذا الأداء يعتبر الاقتصاد الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة أحد أسرع الاقتصادات نمواً في المنطقة والعالم، وبالتالي إحدى القوى المحفزة للنمو العالمي، هذا إذا تعلق الأمر بالناحية الكمية. وإذا تعلق الأمر بالناحية الكيفية فإنه يتمتع أيضاً بدور رائد، ولاسيما إذ نُظِرَ إلى دوره في تعزيز وتمكين الاستثمارات العالمية في مجال الطاقة المتجددة والبنى التحتية والسياحة والخدمات المالية والمصرفية، فضلاً عن دور دولة الإمارات العربية المتحدة في تدعيم جهود التنمية الدولية، من خلال ما تقدمه من منح ومساعدات إنمائية للدول الفقيرة والنامية حول العالم، فهي تعتبر أكبر دولة مانحة في العالم، وفق تصنيف لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وذلك منذ سنوات عدة. وبالتالي فإن مواصلة الاقتصاد الإماراتي نموه على النحو المذكور مسبقاً سيعزز دوره ويرسخه في المستقبل، محفزاً للنمو العالمي وداعماً للتنمية الدولية.

إنجازات واسعة في مجال تحقيق التنمية الأسرية والمجتمعية

تشكّل الأسرة جزءاً أساسياً ومهماً من مكونات بناء المجتمع المستقر. لذلك حرصت القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة على ترسيخ المفاهيم الصحيحة لبناء الأسرة ورعايتها وتوفير السبل كافة لدعمها، وتحقيق استقرارها الذي يعني، في واقع الأمر، استقرار المجتمع كله، وتعزيز أمنه وسلامته، فوضعت جميع المؤسسات الاجتماعية في إمارة أبوظبي وفي إمارات الدولة كافة العديد من المبادرات والبرامج والخدمات لخدمة الأسرة بمختلف أفرادها.

وقد جاء تكريم مؤسسة التنمية الأسرية، مؤخراً، للجهات والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية والخاصة التي شاركت في تنظيم ملتقى أبوظبي الأسري الأول 2015 الذي عقد في شهر نوفمبر الماضي، ووصل عددها إلى أكثر من 45 جهة معنية بالشأن المجتمعي وتمكين أفراد الأسرة، تأكيداً على هذا المعنى وسيراً على النهج الذي تتمسك به دولة الإمارات العربية المتحدة، بناء على التوجيهات الصادرة من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، التي كانت ولا تزال تؤكد ضرورة ضمان رفاه الأسرة، وتوفير جميع الاحتياجات التي يتطلبها بناء مجتمع متماسك وأسرة سعيدة واعية بدورها في المجتمع.

لقد جاء احتفاء مؤسسة التنمية الأسرية بالجهات والمؤسسات المختلفة التي شاركت في تنظيم ملتقى أبوظبي الأسري الأول 2015، بدعم ورعاية خاصة ومستمرة من (أم الإمارات) سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام، الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية، رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، للأسرة الإماراتية وحرصاً من سموها على توحيد جهود العمل الحكومي وغير الحكومي كافة، في تلك المناسبة لجمع المؤسسات في بوتقة واحدة لكي تقدّم وتحت مظلة واحدة وعنوان واحد، جميع الخدمات الاجتماعية التي تستهدف الأسرة والأفراد، سواء في إمارة أبوظبي من خلال مؤسساتها المحلية، أو على مستوى دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال الوزارات الاتحادية، لتحقيق هدف تعزيز المسؤولية المجتمعية تجاه الأسرة، ونشر ثقافة الإبداع والابتكار لديها، وإشراكها في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة.

وفي هذا الإطار، وفي سبيل تعزيز دور الأسرة بأعضائها كافة، جاءت مشاركة نحو 5 آلاف شخص في الحملة البرتقالية التي نظمتها مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال للتوعية بالعنف ضد المرأة، والتي أقيمت مؤخراً للمرة الأولى في دولة الإمارات العربية المتحدة على مدار ثلاثة أيام تحت شعار «اكسر الصمت لحد من العنف» بالتزامن مع اختتام الحملة العالمية للأمم المتحدة لإنهاء العنف ضد المرأة، على أن يتم إطلاق الحملة بشكل سنوي، وذلك بهدف الوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من المجتمع وخاصة بعد نجاح الدورة الأولى منها. وذلك بهدف عام وشامل هو إيجاد أسرة آمنة مستقرة، عن طريق علاج أسباب العنف ضد المرأة لتوفير بيئة صحية لتنشئة الأبناء وليس التفريق بين المرأة التي تتعرض للعنف وشريك حياتها وتعريض الأسرة للتفكك، حيث تعمل المؤسسة على تأهيل الزوجين نفسياً واجتماعياً لوقف العنف وتجاوز آثاره، ويكون الانفصال هو الحل الأخير في مثل هذه الحالات. وبذلك تولي الدولة رعايتها كل ما يحقق للأسرة والمجتمع الأمن والاستقرار.

أسطورة استئصال «داعش» التي يتداولها السياسيون الأمريكيون

نشرت مجلة «ناشيونال إنترست» الأمريكية مقالاً للكاتب بول بيلار، الزميل المقيم بمعهد بروكنجز والزميل غير المقيم بمركز جامعة جورج تاون للدراسات الأمنية الأمريكية، يؤكد فيه وضوح ورسوخ السياسة الأمريكية الحالية في ما يتعلق باستخدام القوة العسكرية ضد تنظيم «داعش»، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن المنتقدين لسلوك الإدارة الأمريكية إزاء تأنيها في اتخاذ تدابير ضد «داعش» لا يعون التكاليف والمخاطر الفعالية والنتائج المترتبة على أي من هذه التدابير.



خطاب السياسيين ونمطاً من القلق العام الذي يعكس في استطلاعات الرأي، فإننا بحاجة إلى أن نكون حذرين بشأن أسباب ذلك وتأثيره.

ويقول الكاتب، يستغل السياسيون الآراء العامة، لكن قطاعات من الجمهور تشكل العديد من الآراء بناء على الأدلة التي يحصلون عليها من القادة السياسيين الذين يناصرونهم والأحزاب السياسية التي يتماشون مع أهدافها. ويمكن أن يؤدي حادث إرهابي خطير إلى تحول في مزاج الجمهور، لكن عندئذ يكون للخطاب والاستغلال السياسي تأثير كرة الثلج. ولو كان القادة السياسيون لكلا الحزبين الرئيسيين قد قاما بالإدلاء بتصريحات عامة أكثر اتساقاً مع المصالح الحقيقية للأمة وما يهدد هذه المصالح بشدة، لاختلفت نتائج الاستطلاع المتعلقة بـ«داعش» إلى حد كبير. ويدلل الكاتب على خطورة استغلال القلق العام من قبل السياسيين بلغة غير مفهومة بقوله إن المرشح تيد كروز، استخدم عبارة «القصف الجوي الشامل المكثف»، وبات الكثيرون يرددونها وراءه. وبسؤال كروز حول هذا الموضوع، اتضح أنه لا يعرف ما يتحدث عنه في هذه العبارة وليس لديه خطة بالفعل لاستخدام القوة الجوية تختلف عما تقوم به الإدارة الحالية.

ويلفت الكاتب، بول بيلار، النظر إلى أطروحات أخرى لبعض المحللين السياسيين الذين يرون أن القصف، أي نوع من القصف، لن يهزم «داعش»، ولذا يجب إرسال قوات

ويوضح الكاتب أن هذا الفريق الانتقادي يتمثل في المرشحين الجمهوريين للرئاسة الذين يتحدثون كثيراً عما يصفونه بالتهديد الخطير لـ«داعش» مستخدمين لغة منمقة تجعل الآخرين يشعرون بأنهم سيلجؤون إلى القوة العسكرية ضد هذه الجماعة بصورة أسرع وأوسع نطاقاً من الإدارة المترددة الضعيفة الموجودة في البيت الأبيض حالياً. لكن خطابهم، لا يوضح كيف سيستخدمون القوة بشكل مختلف، وما هي التدابير المختلفة التي يمكن أن تنجح، بل إن أي جهود منتظمة لتصنيف ما يردده المرشحون حول القضاء على «داعش» لا يُسفر في الغالب إلا عن نتائج متقطعة غامضة.

ويلفت الكاتب النظر إلى أن هؤلاء المرشحين يستغلون المزاج العام بدرجة كافية. فقد أظهر استطلاع للرأي أجرته «جامعة مونموث» الأمريكية مؤخراً أن 78% من المشاركين يعتقدون أن «داعش» يشكل «تهديداً كبيراً لأمن الولايات المتحدة»، ويقول 68% إن حكومة الولايات المتحدة «لا تفعل ما يكفي لهزيمة داعش». وعندما سُئلوا عما إذا كان يمكن إيقاف «داعش» من دون القوات الأمريكية، أو بالقوات الأمريكية فقط، أو لا يمكن إيقافها، أجابت الأغلبية (بنسبة 47%) بأنه لا يمكن إيقاف «داعش» إلا بالقوات الأمريكية.

ويبدو أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما، كما يوضح الكاتب، على استعداد للمشاركة ولو بجزء بسيط في الخطاب السائد حول استخدام القوة ضد «داعش». فبعد أسبوع من خطاب متلفز من المكتب البيضاوي لم يخضع لمراجعة جيدة، تحدث الرئيس من وزارة الدفاع الأمريكية عن الجانب العسكري للجهود المبذولة لمكافحة «داعش»، مستشهداً بعدد هجمات القصف كما لو كانت مقياساً جيداً لإحراز تقدم في مكافحة الإرهاب. وبعدها ببضعة أيام تحدث في المركز الوطني لمكافحة الإرهاب حول مشكلة «داعش». ويعتقد الكاتب أنه عندما نرى ارتباطاً قوياً بين

النتائج العكسية للتدخل

حول النتائج العكسية لأي تدخل عسكري شامل، يجادل الكاتب بأن الدعوة إلى الاستخدام المباشر للقوة العسكرية الأمريكية ضد «داعش» يركز على فكرة أن التنظيم عبارة عن جماعة غير مترابطة من الناس والأماكن والمؤسسات، التي يمكن استئصالها بهجمة منسقة من قبل الجيش الأمريكي القوي. ويفضل جون ماكين، رئيس لجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ، استخدام مصطلح «استئصال» داعش، وكان ماكين قد ذكر الرقم نفسه الذي طرحه صديقه ليندسي جراهام وهو الحاجة إلى 10 آلاف جندي أمريكي. وينفي الكاتب صحة هذه الصورة عن «داعش»؛ ووصفها بأنها جماعة غير مترابطة من الناس؛ فهي تحشد وتفقد قادة ومجندين طوال الوقت. وهي لا تستقر على أرض واحدة بحيث يمكننا رفع العلم عليها، وإنما في حالة حركة، فهي تكسب أراضٍ وتخسر أخرى طوال تاريخها. وكان أحد أكبر فصول هذا التاريخ هو خروجها من العراق إلى سوريا حيث استطاعت الاستفادة من الاضطراب الناجم عن الحرب الأهلية المتنامية في ذلك البلد. وإذا استولت الحملة العسكرية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية على إقليم الرقة وجميع المدن الأخرى التي تسيطر عليها «داعش» الآن، فإن ذلك لا يمثل نهاية الحملة ولكنها ستنتقل إلى مرحلة جديدة فحسب حيث سينشأ تمرد آخر في مكان آخر.

ويؤكد الكاتب أنه وحتى مع افتراض دعم الشعوب الغربية لدولها في دعم تكاليف باهظة لاحتلال إلى أجل غير مسمى، فإن القوات الأمريكية أو الغربية، برأي الكاتب، لن تكون قادرة على توفير الاستقرار في الأجزاء التي ستحتلها من سوريا والعراق. فلا يستطيع أن يؤمن الحماية والأمان إلا السكان المحليين المسلحين بإرادة سياسية مناسبة.

ويبقى سؤال مهم حول مفهوم استئصال «داعش» بالقوة العسكرية هو: مَنْ يملأ الفراغ بمجرد استئصالها؟ حيث لن يكون هناك سوى احتلال أجنبي مكلف إلى أجل غير مسمى. ولن يكون لهذا السؤال إجابة مرضية إلا عندما تحرز دبلوماسية صنع السلام والمصالحة السياسية تقدماً أكبر مما هو حاصل الآن.



برية أمريكية، مشيراً إلى أنهم يقدمون تصريحات غامضة أيضاً حول هذا الموضوع، مع بعض الإشارات بالحاجة إلى استخدام عدد أكبر من قوات العمليات الخاصة. ويتابع الكاتب بأن تلك الأطروحات تركت لمرشحي الرئاسة وضع أعداد القوات البرية التي يرونها مناسبة، فقال ليندسي جراهام إن المطلوب هو إرسال 10 آلاف جندي، واقترح مايك هاكابي وريك سانتوروم نحو 10 آلاف أو أكثر. لكن خبرة الحرب تشير بضرورة إضافة صفر إضافي للحصول نتائج واقعية على الأرض إذا أراد هؤلاء السياسيون الحصول على ما يريدون من أي تدخل أمريكي. ويتفق الكاتب مع موقف أوباما الحالي من «داعش» برغم انخراطه مؤخراً في الخطاب المكثف حول التنظيم ودور القوة العسكرية في التعامل معه، موضحاً أنه يفهم أبعاد المسألة أكثر من المرشحين الذين يحاولون دفع القضية إلى أروقة البيت الأبيض. وترتكز سياسة أوباما على تقدير سليم، برأي الكاتب، بأن «داعش» تثير مشكلة أمنية كبيرة في نواح عدة، لكنها لا تشكل تهديداً وجودياً للولايات المتحدة أو أي شيء قريب من ذلك كما يوحي كثير من الخطاب الأمريكي بشأن تلك الجماعة. وبالتالي فإنها لا تستحق أي تكاليف ترتبط بحملة عسكرية موسعة في منطقة الشرق الأوسط. وقد ذكر الرئيس أوباما تكاليفاً شهرية افتراضية، لكنها معقولة، تتكبدتها الولايات المتحدة في حال استخدام القوة ضد «داعش» تتمثل في 100 قتيل، و 500 مصاب و 10 مليارات دولار شهرياً.

ويشير الكاتب إلى سبب أساسي لعدم وجود ما يبرر شن حملة عسكرية موسعة ضد «داعش» وهو عدم الحصول على أي نتيجة ذات معنى، مقابل تكاليف أكبر بكثير مما يقترحه بعض السياسيين المحرضين، وأكبر بكثير مما يتصوره الأمريكيون. ولكن حتى لو كان الشعب الأمريكي يرغب في تحمل مثل هذا العبء، فهناك سبب أساسي آخر لعدم وجود ما يبرر هذه الحملة، على الرغم من تكاليفها الباهظة، وهو أن الحملة العسكرية لن تحل المشاكل الرئيسية المتعلقة بالإرهاب وعدم الاستقرار، بل ربما تأتي بنتائج عكسية.

قراءة في نتائج المشاورات اليمنية في جنيف

انتهت جولة المشاورات بين الأطراف اليمنية والتي تمت برعاية الأمم المتحدة في مدينة جنيف بسويسرا بتحقيق تقدم، ولكنه وفق وصف المبعوث الأممي إلى اليمن الموريتاني إسماعيل ولد الشيخ أحمد «غير كافٍ». وقد اتفقت الأطراف على إجراءات لبناء الثقة تشمل الإفراج عن المعتقلين وتشكيل لجنة للتواصل وتهدئة تشرف عليها الأمم المتحدة، التي أكدت موافقة الأطراف على عقد جولة أخرى من المشاورات في منتصف يناير من عام 2016.



هذا قريباً وخاصة إذا استمر المتمردون في تعنتهم، ولم يتم التوصل إلى اتفاق سياسي وفقاً للقرار الأممي رقم 2216 حاسمة في المسار العسكري كله. ويستمر الحوثيون وحلفاؤهم أيضاً في محاصرة تعز، وبرغم تعهداتهم بشأن وقف إطلاق النار فإنهم لا زالوا يواصلون قصف المدينة حيث وقع عدد من القتلى والجرحى من المدنيين.

ويبدو موقف الحوثيين وعلي عبدالله صالح هنا مثيراً للاستغراب، فبرغم استمرار خسائرهم على الأرض وفي الأرواح والمعدات، والذي يستدعي منهم التعامل بواقعية أكبر وأن يحفظوا دماء اليمنيين من مختلف الأطراف، فإنهم ما زالوا يماطلون في قضية المشاورات، ولم يبدوا استعداداً واضحاً لتوقيع اتفاق سلام وفقاً للقرار الأممي الذي أعلنوا أكثر من مرة قبولهم به ونيتهم تنفيذه. ولا يوجد تفسير لهذا الموقف سوى أنهم غير عقلانيين ولا يدركون الواقع جيداً، أو، وهذا هو الأرجح، أن قرارهم في ما يتعلق بوقف إطلاق النار وتنفيذ القرار الأممي مرتين أصلاً بأيدي خارجية لا تريد الخير لا لليمن ولا اليمنيين، ولهذا إذا ما استمروا بالمرهنة على هذا «الخارج» فسيكون مصيرهم الخسارة وربما الندامة.

برغم التفاؤل الذي أبداه أكثر من طرف في ما يتعلق بهذه المشاورات ما زالت فرص التوصل إلى تسوية سياسية يجمع الجميع على أنها المخرج الأساسي للأزمة اليمنية، تواجه تحديات حقيقية، بسبب المخاوف من عدم التزام المتمردون الحوثيين وعدم جديتهم في التوصل إلى حل سياسي يوقف نزف الدماء ويضع حداً لهذه المأساة التي كان يمكن تجنبها لو لم تقم هذه الجماعة بانقلاب على الشرعية واحتلال لمدينة اليمن من شماله إلى جنوبه.

ففيما يتعلق بوقف إطلاق النار الذي أعلنت الحكومة التزامها به قبل بدء المفاوضات كما أعلنت تمديدته لسبعة أيام أخرى، فإن هناك خروقات متكررة من قبل المتمردون الحوثيين وحلفائهم من القوات الموالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح. وإذا ما استمرت هذه الخروقات فإنها قد تتسبب العملية السياسية برمتها، كما أنها ستتسبب في زيادة معاناة الناس الذين يتوقون إلى الخلاص وإنهاء التمرد وتحقيق الاستقرار. كما كان هناك تباين بين الأطراف فيما يتعلق بالأولويات، فبينما يطالب وفد الحوثيين وصالح بوقف إطلاق النار قبل تنفيذ عملية تبادل الأسرى، يطالب الوفد الحكومي بإطلاق سراح الأسرى لدى الحوثيين أولاً، وهو ما لا يبدو أن الحوثيين مستعدون فعلاً لتنفيذه. ويدخل تصميم وفد الحوثيين وصالح على موضوع وقف إطلاق النار أولاً في سياق التطورات الميدانية الأخيرة، فالمتمردون يخسرون ميدانياً يوماً بعد يوم، وقد حققت المقاومة الشعبية المدعومة من قبل قوات التحالف العربي مؤخرًا تقدماً واضحاً باتجاه محافظة صنعاء، حيث سيطرت على عدد من المواقع الاستراتيجية المهمة هناك، ولهذا التقدم أهمية خاصة حيث سيمكّن قوات الشرعية من قطع الإمدادات عن المتمردون، ويفكك المحافظات التي يسيطرون عليها في الوسط والشمال وهي صنعاء وعمران وصعدة. وسيمهد الطريق في النهاية إلى خوض معركة تحرير صنعاء.

وستكون معركة تحرير صنعاء إذا ما وقعت-وقد يكون

دلالات تلميح بوتين حول تصعيد العمل العسكري في سوريا

أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن القوات الروسية لم تستخدم بعد في عملياتها ضد الإرهاب في سوريا، كل ما لديها من الأسلحة لكنها مستعدة لاستخدام وسائل إضافية إذا تطلب الأمر. وقال في كلمة ألقاها في حفلة أقيمت في الكرملين مؤخراً، بمناسبة عيد أجهزة الأمن الروسية، أود أن أشير إلى أننا لم نستنفذ كل ما لدينا من إمكانيات.

مثل تركيا على سبيل المثال، إضافة إلى التوتر في علاقة روسيا بالدول الغربية بشكل عام. من جهة أخرى، يمكن القول إن هناك بعض الغموض في تصريحات الرئيس بوتين، حيث إن طائرات سلاح الجو الروسي مستمرة أصلاً في عملياتها وضربات



الرئيس الروسي أثنى على «مدى فعالية أداء الطيارين ورجال الاستخبارات الروسية في سوريا، وكيف يستخدمون أحدث أنواع الأسلحة»، وأضاف بوتين، ما زلنا بعيدين عن استخدام كل ما يتوافر لنا، لكن لدينا وسائل إضافية وسنستخدمها هي أيضاً

التي تقوم بها في سوريا، فوسط هذه التصريحات واصلت الطائرات الحربية الروسية تنفيذ غارات مكثفة كغطاء جوي لعمليات الجيش السوري في منطقة جبل النوبة بريف اللاذقية، وقد أعلن سلاح الجو الروسي قيامه بإلقاء 1500 قنبلة خلال 145 طلعة جوية نفذها في سوريا خلال شهر نوفمبر الماضي.

وبالنظر إلى الأحداث التي سبقت تصريحات الرئيس الروسي، حيال تصعيد العمل العسكري في سوريا، فإنها أتت بعد صدور قرار مجلس الأمن الدولي 2254 حيال سوريا، والذي وصفه بعض المحللين بأنه خارطة طريق للحل في سوريا، برغم وجود اختلاف بين واشنطن وموسكو حيال بقاء الأسد في منصبه، حيث جدد الرئيس الأمريكي باراك أوباما عقب القرار التأكيد على ضرورة تنحي الأسد، فيما أعلن الرئيس الروسي أنه في الإمكان العمل مع جميع الأطراف بمن فيهم الرئيس الأسد لإنجاز الحل السياسي. وقد نقل عن رئيس الائتلاف الوطني السوري خالد خوجة تصريحات صحفية اتهم فيها روسيا بأنها تحتل سوريا وتقصص المناطق الآمنة فيها، حيث قال إن من المفارقات المحزنة أن روسيا هي عضو مجلس الأمن الدولي، وهي في الوقت نفسه تحتل سوريا، وهي التي تقصف بالطائرات إلى جانب النظام الشعب السوري، مضيفاً أنه بين التدخل والتفرج الأمريكي تتوه القضية السورية.

إذا لزم الأمر، كما تحدث بوتين عن ضرورة التنسيق الوثيق بين أداء القوات المسلحة الروسية التي تواجه الإرهابيين في سوريا، وبجهود الاستخبارات لكشف مخططات الجماعات الإرهابية المتطرفة ودرء محاولاتها لتنشيط عملها التخريبي في الأراضي الروسية، موضحاً أن استخبارات بعض الدول الأجنبية كثفت نشاطاتها في روسيا، وأن أجهزة الأمن الروسية كشفت منذ بداية هذا العام أكثر من 320 من موظفي هذه الاستخبارات وعلمائها وأعاونها.

حملت كلمة بوتين نبرة تصعيدية لا تختلف كثيراً عن سياق النهج العام للسياسة الروسية، وخاصة في السنوات الأخيرة، كما تثير الكلمة تساؤلات عدة منها؛ هل تعبّر التصريحات عن اعتزام روسيا أن تصعد فعلياً عملياتها العسكرية في سوريا، أم أنها مجرد تهديدات في سياق التطورات والتجاذبات الحاصلة في الأزمة السورية؟ تظهر كلمات بوتين تهديدات مبطنة حيال احتمال قيام روسيا بتصعيد عملياتها العسكرية في سوريا، ويظهر ذلك عندما أشار إلى أن قواته لم تستنفذ كل ما لديها من إمكانيات، وأن لديها وسائل إضافية ستقوم باستخدامها إذا لزم الأمر ضد المعادين لسياسات روسيا في سوريا ومنها تركيا على سبيل المثال، وسواء ظهر هناك تصعيد فعلي في العمليات العسكرية الروسية أم لم يظهر، فإن تصريحات بوتين تأتي في إطار الحرب الكلامية بين روسيا وبعض دول المنطقة

صادرات إيران النفطية قد تزيد 500 ألف برميل خلال 6 أشهر بعد رفع العقوبات



يتوقع زيادة كبيرة في سعر النفط قبل أواخر عام 2016.

قالت وكالة الطاقة الدولية أمس الاثنين إن صادرات النفط الخام الإيراني قد ترتفع نصف مليون برميل يومياً في غضون ستة أشهر إلى 12 شهراً فور رفع العقوبات عن طهران؛ ما سيزيد تخمة المعروض التي هبطت بأسعار برنت إلى مستويات لم تبلغها منذ عام 2004. وقال فاتح بيرول المدير التنفيذي للوكالة في طوكيو «فور رفع العقوبات الدولية ستضخ إيران في غضون ستة أشهر إلى سنة 500 ألف برميل إضافية في السوق يومياً». وستدخل إمدادات إيران سوقاً متخمة بالفعل في ظل تراجع الأسعار بمقدار الثلثين منذ منتصف 2014 لتتنزل عن المستويات المتدنية التي بلغت في أثناء الأزمة المالية عام 2008. وقال بيرول إنه لا

إريكسون وآبل توقعان اتفاقاً بشأن براءات اختراع وتنهيان نزاعاً قضائياً

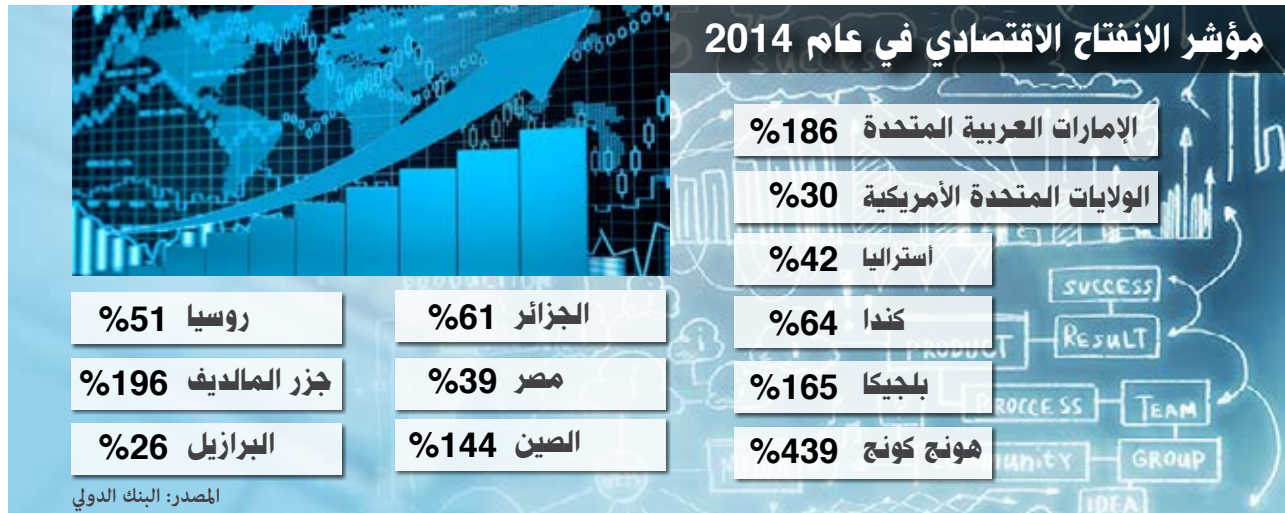
بنك الاستثمار «أيه.بي.جي سندان كولير» في مذكرة للعملاء إنه يعتقد أن الاتفاق يعني أن آبل ستدفع نحو 0.5 بالمئة من إيراداتها من أجهزة آيباد وآيفون لإريكسون. وقال قاسم الفلاحي مدير حقوق الملكية لدى إريكسون إن



الاتفاق واسع ويغطي تكنولوجيا الجيل الرابع بالإضافة إلى تكنولوجيا الجيلين الثاني والثالث. وكانت إريكسون قدمت شكوى ضد آبل بشأن مدفوعات رخصة تكنولوجيا الهواتف المحمولة في يناير الماضي رداً على دعوى قضائية رفعتها الشركة المصنعة لهواتف «آيفون» في ذلك الشهر.

أعلنت شركة إريكسون السويدية المتخصصة في صناعة معدات الاتصال عبر شبكات الهاتف المحمول أنها وقعت اتفاقاً بشأن تراخيص براءات اختراع مع شركة آبل لتنتهي بذلك نزاعاً استمر لمدة عام؛ وهو ما أدى إلى

صعود أسهمها سبعة بالمئة أمس. ولم تحدد إريكسون المبلغ الذي ستجنيه من الاتفاق لكنها توقع أن يصل إجمالي إيرادات حقوق الملكية الفكرية في عام 2015 إلى ما بين 13 و14 مليار كرونة (1.52-1.64 مليار دولار) شاملاً الأثر الإيجابي للتسوية التي توصلت إليها الشركة مع آبل مقارنة مع 9.9 مليار كرونة العام الماضي. وقال



الحروب في العالم (الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط)



تأليف: جيمس لي ري
تاريخ النشر: 1995

وتشير الدراسة إلى حجة أن الأسلحة النووية كانت سبباً في إرساء دعائم السلام، مدللة بذلك أنه بعد تفجير القنابل النووية الأولى في الحرب العالمية الثانية عام 1945، أقلعت الدول الكبرى والأمم الصناعية المتطورة عن شن الحرب بين بعضها بعضاً، كما تلفت النظر إلى حجج أخرى وجهتها تؤيد وجهة النظر القائلة بأن الأسلحة النووية لا تشكل عاملاً أساسياً في السلام القائم حالياً، وأن أهوال الحربين العالميتين الأولى والثانية كانت كافية لتحقيق السلام، حتى لو لم تخترع الأسلحة النووية.

وتتحدث الدراسة أيضاً عن إمكانية وقف الحرب باتباع القاعدة المتعارف عليها في أن شن الحرب ليس مقبولاً على أسس عقلانية أو أخلاقية، وتعتمد هذه الحجة على أساس تأثير التقدم الأخلاقي في إلغاء نظام الرق، وفي وجود روابط منطقية بين ممارسة الرق والمبررات المنطقية التي قدمت للدفاع عن هذه الممارسات، وبين خوض الحروب

تتناول هذه الدراسة تحليل الفرضية التي تقول: «إن الحروب الدولية مألها إلى زوال، وإن التوجه نحو الديمقراطية على المستوى العالمي قد ينطوي على إمكانات عظيمة لحفظ السلام وتحقيقه»، وفي إطار هذه الفرضية يعرض الباحث بعض الحجج التي تؤكد هذه الفرضية أو تنفيها، مثل دور التطور الاقتصادي في الحيولة دون نشوب الحروب؛ بسبب تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول من جانب، والعلاقة العكسية القوية بين التجارة والحرب من جانب آخر. وتناقش الدراسة دور التقدم التقني في حفظ السلام، ولاسيما التقنية العسكرية التي بلغت ذروتها بتطوير الأسلحة النووية. وأهمية التقدم الأخلاقي ودور العقلانية في تحقيق السلام من خلال رفض الحرب. أما عن الديمقراطية ودورها في تحقيق السلام، فتتناولها الدراسة من حيث الطبيعة السلمية المفترضة للعلاقات بين الدول الديمقراطية.

تفترض الدراسة تساؤل أهمية استخدام القوة في السياسة الدولية، من واقع التطور الهائل في التكنولوجيا العسكرية الحديثة، وانتشار الديمقراطية والأخلاق القانونية أو قواعد السلوك في استخدام القوة، والعوامل الاقتصادية، حيث يمكن للاقتصاد أن يمنع نشوب الحروب، من خلال افتراض أن المكاسب المرتقبة من نشوب حرب بين الدول الصناعية الكبرى، قد لا تكون كبيرة فيما يحتمل أن ترتفع تكاليف الحرب كثيراً، وبالنظر إلى هذه التكاليف الباهظة المتوقعة، تبدو الحرب بين الدول المتطورة لا تبني اقتصاد السوق مجددة التكلفة أبداً، في الوقت نفسه، فإن الاعتماد الاقتصادي المتبادل لا يعني اختفاء الحروب، فالحروب العشر الأكثر دموية بين الدول حدثت بين دول كان بينها مبادلات تجارية واسعة، كما تنفي الدراسة أن مستويات الثروة العالية نسبياً في الدول ستمنع الحروب، وذلك في ضوء حقيقة، أن أغنى دول العالم، وهي الدول الأوروبية، كانت مسرحاً لأطول الحروب وأكثرها دموية في العالم، وفيما يخص دول الشرق الأوسط، ترى الدراسة أن ارتفاع مستويات الرفاهية الاقتصادية قد يعزز أي نزعات كامنة نحو الديمقراطية، وبالتالي يسهم بشكل غير مباشر في خلق تيار مسالم في المنطقة.

النظام الأكثر استحقاقاً بأن تقتدي به الدول النامية، في الوقت الذي أقر فيه أغلب علماء التطور السياسي في الغرب، بأن الديمقراطية قد لا تناسب المشكلات التي تواجهها دول العالم الثالث. وتنتقل الدراسة إلى الأوضاع العالمية في فترة التسعينيات التي اختلفت عن العقود التي سبقتها من ناحية فرض النموذج السوفيتي، فمع فشل الاتحاد السوفيتي في التفوق على الاقتصاد الأمريكي مع حلول الثمانينيات، علاوة على عدم تحقيق الاتحاد السوفيتي المساواة الاقتصادية، وعدم تطوير المؤسسات السياسية الشرعية، لم يعد الاتحاد السوفيتي القدوة في نظر العديدين.

وعن امتداد الاتجاه الديمقراطي إلى دول الشرق الأوسط، تشير الدراسة الشكوك بحدوث ذلك، فمع حلول عام 1989 كان هناك 12 دولة في العالم لم تلتزم، ولو رمزياً، بالديمقراطية، 8 من هذه الدول كانت في الشرق الأوسط، وبحلول عام 1991 كانت هناك 13 دولة لا يتوافر فيها حق الاقتراع العام، 7 دول منها في الشرق الأوسط، وتخوف الدراسة من احتمالية اكتساح الأنظمة والأيدولوجيات السياسية الأصولية المعادية للولايات المتحدة والليبرالية في الشرق الأوسط، وما قد تشكله من تهديد للتوجه الديمقراطي في المنطقة، وتبين الدراسة تأثير التقاليد الدينية والثقافية في الاتجاه إلى الديمقراطية، في إشارة إلى دور الكنيستين: الكاثوليكية والبروتستانتية في تأييد الاتجاهات الديمقراطية وازدهار الليبرالية الاقتصادية والسياسية في الغرب، وفي مقارنة بالوضع في دول إسلامية، تشير الدراسة إلى نموذجين: التركي والإيراني، من ناحية اعتبار تركيا الدولة الديمقراطية الليبرالية الوحيدة في العالم الإسلامي، وهي التي رفضت تراثها الإسلامي بقوة، ونموذج الأصولية الإسلامية في إيران، حيث يوجد نظام سياسي دستوري يضمن رئيساً منتخباً وبرلماناً منتخباً، وفي إمكانية زيادة النشاط الديمقراطي في إيران مع غياب التهديدات الخارجية لهذه الدولة.

وخلاصة الدراسة، فإن هناك عوامل عدة قد تكون بسببها الحرب الدولية من الماضي، وهي آثار النمو الاقتصادي، أو الاعتماد الاقتصادي المتبادل، أو الأسلحة النووية، أو التقدم الأخلاقي، أو وجود اتجاه عالمي نحو الديمقراطية، وأن الاتجاه العالمي نحو الديمقراطية يتمتع بأكثر إمكانات لتوطيد السلام من بين جميع العوامل السابقة.

والدفاع الفلسفي عنها، وتفسر الدراسة مسألة إلقاء نظام العبودية في مناطق معينة بشكل متأخر نسبياً، كما في بعض دول الشرق الأوسط في فترة ما بين 1962 و1970، بأن الاتجاهات الارتقائية للمواقف الأخلاقية إزاء الرق والحروب أيضاً، لا يحتمل أن يكون لها تأثير مهم في وقوع الحرب في تلك المنطقة أكبر من المناطق الأخرى في العالم الثالث.

وتستعرض الدراسة تأثير طبيعة النظام في مسألة الخوض في الحروب، من زاوية أن الدول الديمقراطية لا تخوض حرباً ضد بعضها بعضاً، وأن العلاقة بين الديمقراطية والسلام على المستوى الثنائي للتحليل ليست علاقة زائفة، وتستدل الدراسة من الطبيعة السلمية المفترضة للعلاقات بين الدول الديمقراطية، أن عالماً تسوده بالكامل دول ديمقراطية قد يكون مسالماً. وعن الديمقراطية في الشرق الأوسط، تستند الفرضية إلى أن امتداد أو عدم امتداد الاتجاه العالمي نحو الديمقراطية إلى الشرق الأوسط يستند إلى حد ما إلى منشأ هذا الاتجاه، وتتحدث الدراسة عن خمسة عوامل اعتبرها صموئيل هنتينغتون جوهرية جداً في الاتجاه العلمي نحو الديمقراطية، في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، وهي مشكلات الشرعية في الأنظمة الاستبدادية، والنمو الاقتصادي السريع في الستينيات، والتغيرات التي حصلت في عقيدة الكنيسة الكاثوليكية وأنشطتها، والتغيرات التي طرأت على سياسات الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة والدول الأوروبية، وتوسع التحولات من رواد الديمقراطية الأوائل أو انتقالها إلى المتأخرين على نحو شبيه بكرة الثلج.

إلا أن الدراسة توضح أن هنتينغتون تغاضى عن أهم سبب لانتشار التحولات نحو الديمقراطية، وهو التنافس الاقتصادي بين الدول الأكبر حجماً وأهمية في النظام الدولي، حيث تميل الدول إلى الاقتداء بالدول الكبرى التي تعتبر الأكثر نجاحاً في هذا التنافس، وهو ما قد يفسر التحولات التي تشهدها أنظمة الدول الأخرى، وفي ذلك تذكر الدراسة النموذج السوفيتي كمثال على هذه الفكرة، والتي كانت نموذجاً تقتدي به دول أخرى في الثلاثينيات من القرن الماضي، في الفترة التي عانت الدول الغربية الكساد الاقتصادي الشديد، ومع استمرار الأداء الاقتصادي الممتاز لعقود، شكل الاتحاد السوفيتي في الستينيات والسبعينيات